

تصنيف الأنظمة السياسية: الأسس، المعايير والتصنيفات

التصنيف هو بناء نظري يهدف إلى تصنيف الأنظمة السياسية إلى فئات ذات دلالة وفقاً لمعايير محددة. لا يوجد تصنيف مُحايد، فهو يعكس افتراضات نظرية وفترة زمنية معينة. فيما يلي أهم التصنيفات الأكاديمية.

أولاً: الأسس المرجعية: الثلاث الأرسطي **La Triade Aristotélécienne**: يجمع أرسطو بين معيارين رئيسيين لتصنيف الأنظمة السياسية هما:

- **المعيار الأول: المعيار العددي: عدد الحكام:** كم عدد من يحكمون؟ (حاكم واحد، عدد قليل، العدد الأكبر).
- **المعيار الثاني: غاية/هدف الحكومة:** في مصلحة من يُمارس الحكم؟ (المصلحة العامة أو المصلحة الخاصة للحكام).

اعتماداً على هذين المعيارين توصل أرسطو إلى الأصناف الآتية:

- **الأنظمة "الصالحة" (التي هدفها المصلحة العامة):** الملكية (حكم فرد خدمة للمصلحة العامة)، الأرستقراطية (حكم عدد قليل خدمة للمصلحة العامة)، السياسة *Politie* (حكم الأكثرية خدمة للمصلحة العامة).
- **الأنظمة "المنحرفة/الفاصلة" (التي هدفها مصلحة الحكام):** الاستبدادية (حكم فرد واحد خدمة للمصلحة الشخصية)، الأوليغارشية (حكم عدد قليل خدمة لمصلحة الأقلية الحاكمة)، الديمقراطية (حكم الأغلبية الفقيرة ضد الأقلية الغنية).

ثانياً: المقاربة المؤسسية والقانونية الكلاسيكية: تستند هذه المقاربة، التي سادت في القرن العشرين، إلى القواعد الدستورية والتوزيع الرسمي للسلطات. تُركّز هذه المقاربة على تصنيف الأنظمة السياسية وفقاً للعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. هذا التصنيف يستند إلى معيار العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وفقاً لأعمال موريس دوفرليه *Maurice Duverger*.

1/- المعايير الرئيسية: في إطار هذه المقاربة، يتم اعتماد المعايير الآتية:

- أصل السلطات ومسؤوليتها/صلاحياتها.
- فصل السلطات أو تكاملها.

2/- التصنيف: اعتماداً على المعيارين السابقين، تنتج الأصناف الآتية:

- **النظام الرئاسي (النموذج الأمريكي):** رئيس الدولة منتخب بالاقتراع الشعبي (مباشر أو غير مباشر)، ولا يجوز عزله من قبل السلطة التشريعية، ولا يمكنه حلّها.
- **النظام البرلماني (النموذج البريطاني):** حكومة مُشكّلة من البرلمان ومسؤولة أمامه، وله صلاحية عزلها؛ كما يمكن لرئيس السلطة التنفيذية حل البرلمان.
- **نظام الجمعية (أو المؤتمر *ou Conventionnel*):** سيادة مطلقة لجمعية واحدة (مثلاً، مؤتمر مونتانيارد 1793-1794 *Convention Montagnarde*).

- النظام شبه الرئاسي (أو المختلط): تعايش رئيس منتخب بالاقتراع العام وحكومة مسؤولة أمام البرلمان (النموذج الفرنسي للجمهورية الخامسة).

ثالثاً: تصنيف الأنظمة وفقاً لمعيار شكل الدولة: التباين بين الدولة الوحدوية والدولة الفيدرالية L'opposition État Unitaire / État Fédéral: وهو تصنيف وضعه ك. س. وير في كتابه الحكومة الفيدرالية كما يلي:

معايير الفيدرالية الحقيقية/الأصيلة ("المبدأ الفيدرالي Federal Principle"):

- تقسيم وتوزيع دستوري للسلطات بين مستويين من الحكومة (المركزية والإقليمية).
- استقلالية كل مستوى ضمن نطاق اختصاصه.
- سيادة الدستور، التي تكفلها المحكمة العليا.

رابعاً: المقاربات السوسيولوجية والثقافية: يمكن التمييز بين المقاربات الآتية:

1/- تصنيف الثقافات السياسية (ألموند وفيربا Gabriel A. Almond et Sidney Verba): قام هذان المفكران بتقديم تصنيف للثقافة السياسية في كتابهما المرجعي الثقافة المدنية The Civic Culture (1963) في الفصل الأول الذي جاء بعنوان "مدخل في مقاربة الثقافة السياسية". وقد اعتمدا على معيار توجّه مواقف المواطنين تجاه النظام السياسي، ومدخلاته (المشاركة)، ومخرجاته (الطاعة)، ليقدّما التصنيف الآتي:

- الثقافة السياسية المحلية/الانعزالية Culture politique paroissiale: تمايز ضعيف للأدوار السياسية؛ توقعات محلية في المقام الأول.
- الثقافة السياسية الموجهة نحو الفرد/المحايدة Culture politique de sujet: توقعات موجهة نحو مخرجات النظام (القانون والنظام، والمنافع)، ولكن مشاركة منخفضة.
- الثقافة السياسية المشاركة Culture politique participative: توقعات قوية من النظام ومشاركة فعالة على جميع المستويات.

2/- تصنيف الديمقراطيات وفقاً لنموذج المنافسة (أرند ليجفارت Arend Lijphart): تم تقديم هذا التصنيف من خلال كتابه "الديمقراطيات: أنماط الحكم بالأغلبية والتوافق في إحدى وعشرين دولة (1984)". وقد اعتمد معيار أسلوب ممارسة السلطة في الديمقراطيات. على إثر ذلك، قدّم التصنيف الثنائي الآتي:

- نموذج الأغلبية (أو "ويستمنستر" Modèle majoritaire (ou "Westminster")): تركيز السلطة (سلطة تنفيذية مهيمنة، ثنائية حزبية، سيادة برلمانية، التصويت بالأغلبية).
- النموذج التوافقي Modèle consensuel: تقاسم السلطة وتقسيمها (حكومة ائتلافية، فصل صارم للسلطات، تعددية حزبية، التمثيل النسبي، الفيدرالية).

3/- المقاربات القائمة على طبيعة النظام: الديمقراطية مقابل الاستبداد أو التسلطية/الشمولية Démocratie vs. Autoritarisme/Totalitarisme: برزت هذه المقاربة بقلم كل من كارل يواكيم فريدريش وزبيغنيو بريجنسكي في كتابهما "الديكتاتورية الشمولية والاستبداد المطلق- 1965" في

الفصل الأول، "الخصائص العامة للديكتاتوريات الشمولية". في هذا الكتاب قدّم المؤلفان **الصياغة المفاهيمية للشمولية (المعايير- المتلازمة السداسية "le syndrome" à six traits)** كما يلي:

- أيديولوجية رسمية وشمولية.
- حزب جماهيري واحد.
- نظام قمع بوليسي.
- احتكار وسائل الإعلام.
- احتكار وسائل القتال.
- اقتصاد مركزي التخطيط والتوجيه.

4/- أنواع فرعية من الأنظمة غير الديمقراطية (خوان ج. لينز) (Juan J. Linz): قدّم خوان لينز هذه الأنواع في كتابه "الأنظمة الشمولية والتسلطية"، وبشكل خاص في الفصل الثاني الذي جاء بعنوان "مدخل في تصنيف النظم السياسية" معتمدا المعايير الآتية: **درجة التعددية، والتأصيل الأيديولوجي (درجة الأدلجة)، والتعبئة، والقيادة.** وعليه، قدّم تصنيفا مفصّلا كما يلي:

- **الأنظمة الشمولية (انعدام التعددية، أيديولوجية سائدة، تعبئة مكثفة).**
- **الأنظمة التسلطية (تعددية محدودة، نمط تفكير أكثر منه أيديولوجية، ضعف التعبئة، قيادة شخصية في الغالب).**
- **الأنظمة ما بعد الشمولية (شكل متدهور/ فاسد من الشمولية).**

5/- النظم "الهجينة" المعاصرة: برز هذا الصنف من النظم بقلم كل من Larry Diamond, Steven Levitsky et Lucan Way. تُبرز الأدبيات التي أنتجها هؤلاء المفكرين عن الأصناف الآتية:

- **الديمقراطية اللالبرالية (Fareed Zakaria) Démocratie illibérale:** انتخابات تنافسية، لكن غياب دولة القانون، وحماية الحريات الفردية.
- **التسلطية التنافسية (Levitsky, Way) Autoritarisme compétitif:** منافسة انتخابية حقيقية لكن غير متكافئة بشكل عميق، أين يتم توظيف موارد الدولة لإضعاف المعارضة.
- **النظام الهجين (Diamond) Régime hybride:** هو نظام يجمع بين عناصر من النظامين الديمقراطي والتسلطي.

التصنيف المثالي غير موجود. يعتمد اختيار التصنيف على سؤال البحث ومستوى التحليل المفضل (المؤسسي، الثقافي، الاجتماعي). الاتجاه المعاصر هو نحو تحسين الفئات (الأنظمة الهجينة) والجمع بين المعايير لفهم مدى تعقيد الأنظمة السياسية الحقيقية، بما يتجاوز الفئات الثنائية (الديمقراطية/الديكتاتورية).

المراجع المعتمدة:

- Juan J. Linz, « An Authoritarian Regime: The Case of Spain » (1964), mais la synthèse est dans *Totalitarian and Authoritarian Regimes*, Lynne Rienner Publishers, 2000, notamment le chapitre 2, "A Classification of Political Regimes", pp. 46-85.

- Carl Joachim Friedrich, Zbigniew K. Brzezinski, *Totalitarian Dictatorship and Autocracy*, Praeger, 2e éd. révisée, 1965, chapitre 1, "The General Characteristics of Totalitarian Dictatorship", pp. 3-25.
- Arend Lijphart, *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries*, Yale University Press, 1984, chapitre 2, "The Westminster Model of Democracy", pp. 4-20, et chapitre 3, "The Consensus Model of Democracy", pp. 21-36.
- Federal Government, Oxford University Press, 4e éd., 1963, chapitre 1 "What Federal Government Is", pp. 1-15.
- Gabriel A. Almond et Sidney Verba, *The Civic Culture*, Princeton University Press, 1963, chapitre 1, "An Approach to Political Culture", pp. 1-44.
- Maurice Duverger, *Institutions politiques et droit constitutionnel*, 11e éd., PUF, 1970.
- Steven Levitsky, Lucan A. Way, *Competitive Authoritarianism: Hybrid Regimes After the Cold War* (2010), Cambridge University Press, chapitre 1, pp. 3-20.
- Larry Diamond, « Thinking About Hybrid Regimes », *Journal of Democracy*, Vol. 13, No. 2, April 2002, pp. 21-35.